الأمم المتحدة

A/C.3/60/SR.38

الجمعية العامة

الدورة الستون

Distr.: General
10 February 2006
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثامنة والثلاثين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد بوتاغيرا . . . . . (أوغندا)

المحتويات

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني **في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشره** إلى: Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة.

05-59730 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ٣٩ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، المسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين والمسائل الإنسانية (تابع) (A/60/12 و Add.1 و 276 و 293 و 300 و 440 و Corr.1)

١ - **السيد كروليفيتش** (صربيا والجبل الأسود): قال إن بلده يواصل توفير المأوى إلى عدد كبير من اللاجئين من كرواتيا والبوسنة والهرسك. وإن كثيرا منهم اكتسب الجنسية إلا أن هناك المزيد الذي ينبغي إنجازه من أجل ضمان الاندماج الكامل. وتعتزم حكومته إدماج اللاجئين على سبيل الأولوية، وتناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة المالية لتحقيق هذا الغرض.

٢ - وعلى الرغم من أنه تم تحقيق تقدم في ميدان إعادة التوطين، لم تنفذ كرواتيا تنفيذا كاملا التدابير المتفق عليها فيما يتعلق بالإسكان، وإعادة التمليك، والإعمار. وقد دعت صربيا والجبل الأسود منذ مدة طويلة إلى التعاون الوثيق مع كرواتيا والبوسنة والهرسك فيما يتعلق باللاجئين وهي ملتزمة التزاما كاملا بحل المسائل المتبقية بحلول نهاية عام ٢٠٠٦، كما ورد في إعلان سراييفو للصداقة والشراكة. وقدمت الحكومة خارطة طريق إلى حكومة البوسنة والهرسك وحثت كرواتيا على أن تفعل الشيء نفسه.

٣ - وبالإضافة إلى اللاجئين، هناك حوالي ٢٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخليا في الجبل الأسود. وبعد مرور ستة أعوام على نشر بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو، لم يتم تحقيق أي من الشروط اللازمة للعودة الآمنة للمشردين داخليا إلى كوسوفو وميتوهيا. فما زالت الهجمات على غير الألبانيين في الإقليم مستمرة على أساس إثني، ولا يتمتعون بحرية الحركة. كما أنهم يواجهون التمييز في جميع ميادين الحياة تقريبا، ولا يستطيعون الحصول على العمل أو الخدمات الاجتماعية والصحية. ونتيجة لذلك، يغادر كوسوفو كثير من الصرب المقيمين فيها بدلا من العودة إليها كوسوفو، كما أن عددا متزايدا من العائدين يبيعون أملاكهم ويغادرون مرة أخرى.

٤ - وأضاف أن القلق ما زال يساور السلطات في صربيا والجبل الأسود بسبب عودة اللاجئين القسرية من بعض البلدان الغربية على أساس الاتفاقات التي أجريت مع بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو. وبما أن الظروف اللازمة غير متوفرة لمثل هؤلاء الأفراد لكي يعودوا إلى ديارهم، أصبحوا مشردين داخل صربيا والجبل الأسود.

٥ - وعلى الرغم من أن أغلبية المشردين يختارون العودة، إلا أن الحكومة اتخذت تدابير لإدماج هؤلاء الذين يرغبون في البقاء، ويحرصون على احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم وحرياتهم، وهم مشردون.

٦ - **السيد شن كاك - سو** (جمهورية كوريا): قال إن وفده لا يزال قلقا بشأن حالة اللاجئين المستمرة في كثير من أجزاء العالم. وهو يرحب بجهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين الرامية إلى توفير الحماية، ويناشد المجتمع الدولي أن يقدم إلى مكتب المفوض السامي الموارد الضرورية لتسهيل إعادة توطين السكان وتقديم الدعم الإنساني على وجه السرعة. ويعرب أيضا عن الأمل في أن مكتب المفوض السامي سينسق مع أصحاب الشأن الآخرين في أمور مثيل شؤون المرأة والمساواة ورعاية الأطفال اللاجئين، والصحة الإنجابية، وتطوير المجتمع.

٧ - وأضاف أن حالة المشردين ذات أهمية متزايدة، إلا أن مكتب المفوض السامي ينبغي ألا يهمل ولايته الأولية وهي حماية اللاجئين. ومما يبعث على الاطمئنان أن مكتب المفوض السامي يسعى إلى زيادة فعاليته التنظيمية من خلال

التخطيط المستهدف، والإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج، وتعزيز الإشراف وتحسين المساءلة.

٨ - وقال إن وفده يعترف بالحاجة المتزايدة إلى تحسين مكتب المفوض السامي لرده على حالات اللاجئين الطارئة، وتعزيز جهوده في مجالات تدريب الموظفين، وإنشاء نظم الإنذار المبكر، والانتشار السريع. ويناشد جميع الأطراف في الاتفاقية والبروتوكول المتصل بمركز اللاجئين الامتثال لالتزاماتهم وإظهار الإرادة السياسية والتضامن في تقاسم الأعباء والمسؤوليات.

٩ - **السيد البشير** (السودان): قال إن السودان استضاف كثيرا من اللاجئين في الماضي وسوف يواصل عمله في هذا المجال على الرغم من التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، ولكنه يود أيضا أن يرى على أرض الواقع تنفيذ مبدأ تقاسم الأعباء فيما بين البلدان المضيفة، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي، والمجتمع الدولي. وإن تقاسم الأعباء ضرورة ملحة بصفة خاصة نظرا للنقص المزمن في تقديم المساعدة، والانسحاب التدريجي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي، وتطبيق وقف الأعمال العدائية على اللاجئين الإريتريين.

١٠ - وتناشد حكومته مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي تنفيذ برنامج إعادة التوطين من أجل المساعدة على تنظيم العودة الطوعية للاجئين السودانيين إلى الجنوب بعد نهاية عقود من الحروب للتأكد من أن اتفاق السلام الشامل لن يتعرض للخطر. وإن المساعدة المقدمة أصلا في هذا الصدد تستحق التقدير، شأنها في ذلك شأن المعونة الإنسانية المقدمة في ظروف أمنية صعبة والتحديات الإنسانية التي تواجه اللاجئين والمشردين داخليا نتيجة لأزمة دارفور.

١١ - وداخليا إن الاتفاق الذي يسمح بوصول المساعدة الإنسانية إلى دارفور وبرصد وتنسيق اتفاق الآلية الموقع مع المنظمة الدولية للهجرة في آب/أغسطس ٢٠٠٤ سهّل تدفق المعونة. ويأمل أن الجولة القادمة للمفاوضات تحت رعاية الاتحاد الأفريقي ستسمح بالتوطين النهائي للمشردين قبل حلول نهاية السنة، مما سيسمح بالعمل على رأب صدع الوضع الاجتماعي في دارفور. وأثنى على عمل مكتب المفوض السامي والجهات المانحة الدولية لضمان أن الموارد اللازمة ستصل إلى تلك الأجزاء من العالم التي تحتاج إليها. ومع ذلك، فإن التنسيق الدقيق مطلوب بين مكتب الأمم المتحدة السامي ووكالات الأمم المتحدة الأخرى لربط برامج اللاجئين باستراتيجيات التوطين والتنمية التي ستمكن اللاجئين على نحو أفضل من استئناف حياتهم الطبيعية.

١٢ - **السيد أديكانيي** (نيجيريا): قال إن حكومته مسرورة لملاحظة أن مختلف أعمال التوطين يقوم بها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي بما في ذلك توطين حوالي ٠٠٠ ٧ نيجيري من الكاميرون. وبما أن إعادة التوطين هي أفضل حل دائم لمشكلة اللاجئين، فهو يحث مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي على الاضطلاع بأعمال التوطين المتبقية على وجه السرعة وضمان أن هذه العودة ستسمر.

١٣ - وكان للحد من ميزانية مكتب المفوض السامي لعام ٢٠٠٥ تأثير سلبي على أنشطة حماية اللاجئين، لا سيما في أفريقيا. وأنذر مكتب الأمم المتحدة السامي أن عمليات إعادة توطين واندماج البوروندين ستقل أو حتى تعلق، مما سيثير مسائل خطيرة تتعلق بالتزام المجتمع الدولي بتقاسم مسؤولية رعاية اللاجئين. وقد أظهرت كثير من البلدان الأفريقية سخاءها من خلال استضافة أعداد كبيرة من اللاجئين، وتم حث المجتمع الدولي على دعم جهود المفوض السامي من خلال توفير مزيد من الأموال لحماية اللاجئين ومساعدتهم.

١٤ - وأضاف أن حكومته قلقة بسبب الأخبار التي أفادت عن وقوع هجمات على اللاجئين، والإساءة إلى حقوق الإنسان، وزيادة عدد السياسات التقييدية والحواجز التي تمنع اللاجئين وأصحاب طلبات اللجوء من الحصول على الحماية الدولية. ويدين بصفة خاصة إنشاء مراكز تجهيز اللاجئين في أجزاء من أفريقيا ويحث البلدان التي طُلب منها الموافقة على مثل هذه السياسات التقييدية أن تضع في الاعتبار التزاماتها بموجب الصكوك الدولية في مجال اللاجئين وحقوق الإنسان. ومما يثير الذعر أيضا تدهور الظروف الأمنية في مخيمات اللاجئين في أفريقيا نتيجة التدفق المتزايد للأسلحة الصغيرة والخفيفة، ويأمل أن إنشاء مفوض سام مساعد (لشؤون الحماية) سوف يساعد جهود مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي على معالجة هذه القضية.

١٥ - وأضاف أن ازدياد عدد المشردين في العالم أمر مؤسف. ويلعب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي دور المنسق لمجموعة من القضايا المتصلة بالحماية، وإدارة المخيمات، وتوفير المأوى للمشردين داخليا الذين يقعون ضحية الصراعات. وهناك حاجة إلى مواصلة المشاورات من أجل اتخاذ خطوات أخرى، بما في ذلك معرفة الطريقة التي سوف تتخذ بها القرارات، والجهة التي ستتخذها.

١٦ - وأضاف أن نيجيريا نفسها تسعى إلى توفير الغذاء والمساعدة المالية لحوالي ٠٠٠ ٦ لاجئ في مخيم أورو، وقد وافقت على تقديم الغذاء وغير ذلك من اللوازم الضرورية من خلال وكالتها الوطنية المعنية بإدارة شؤون الطوارئ. وقد خصصت الحكومة أيضا أموالا لبناء المرافق اللازمة على سبيل الاستعجال في المخيم. وسوف تعزز لجنة بناء السلام الجهود الراهنة لحماية اللاجئين وتحقيق السلام في حالات الصراعات. ويظل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي مسؤولا عن تشجيع مشاركة مختلف الجهات ذات الصلة بطريقة تعاونية، ومواصلة جهوده الراهنة من أجل تحقيق السلام والأمن لا في غرب أفريقيا فحسب بل أيضا في كل أنحاء القارة.

١٧ - **السيدة لاوهافن** (تايلند): قالت إن حكومتها مسرورة لأن سياسات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي مستمرة في تعزيز الحلول الدائمة لمشكلة اللاجئين، بما في ذلك تعميم أنشطة تكملة الاتفاقية. وقد اشتركت تايلند في مشاورات تكملة الاتفاقية منذ بدايتها، وهي على ثقة بأن نهجا أكثر منهجية وتركيزا على الحالات القائمة سوف يكون أداة مفيدة في حل الحالات المستعصية. وأعربت عن الأمل في أن التعاون المعزز لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي مع الجهات العاملة الأخرى في مجال التنمية والمنظمات الإقليمية سوف يعزز قدرة البلدان على التصدي للأسباب الجوهرية للهجرة.

١٨ - وقالت إن العدد المتزايد للمشردين نتيجة الكوارث الطبيعية في كل أنحاء العالم يسبب قلقا بالغا. وإن مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي أفضل جهة يمكن أن تقدم المساعدة للحالات الإنسانية المعقدة، كما أن خبرته في وضع خطط طارئة وتنفيذها عند مواجهة حالات استثنائية على نطاق واسع يمكن أن تشكل الإعداد التمهيدي للعمل. ومن الأهمية بمكان أن تتوفر لديه الموارد اللازمة للقيام بمهامه في مجال الحماية والمساعدة. وفيما يتعلق بالإدارة، ينبغي أن يظل قيد الاستعراض دور مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي والمعايير التي يتبعها.

١٩ - وقد لعب مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي دورا داعما وتسهيليا هاما في المشاورات في منطقة آسيا - المحيط الهادئ، بهدف تعزيز التفاهم والتعاون على الصعيدين العملي والتقني. وقالت إن وفدها يعتز بالعمل الذي قام به المكتب خلال ٣٠ سنة لمعالجة مختلف أزمات اللاجئين.

٢٠ - **السيدة أتايفا** (تركمانستان): قالت إن رعايا طاجيكستان وأفغانستان وأذربيجان وبلدان أخرى أرغموا لمختلف الأسباب على مغادرة ديارهم ووجدوا وطنا ثانيا في تركمانستان بفضل السياسات الإنسانية لرئيس تركمانستان. وقد تم إيجاد الظروف اللازمة للاجئين لكي يستطيعوا أن يعيشوا عيشة عادية وكريمة، بما في ذلك توفير الشقق وفرص العمل والأراضي لأغراض الزراعة فضلا عن إمكانية الذهاب إلى المدارس والمستشفيات وغير ذلك من المؤسسات الاجتماعية.

٢١ - وقد عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في تركمانستان مع حكومتها من أجل تطوير تشريع وطني في مجال القانون الإنساني، بما في ذلك تشريع بشأن اللاجئين تم اعتماده في عام ١٩٩٧. وإن تركماستان طرف نشط في كثير من الاتفاقات الدولية المتعلقة باللاجئين، بما في ذلك اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وقد وقّعت حكومتها على اتفاق مع مفوض الأمم المتحدة السامي في عام ١٩٩٨ أعطى زخما إضافيا للعلاقات التعاونية. وبالإضافة إلى ذلك، تم إنشاء مركز للقانون الإنساني.

٢٢ - وهناك تشريع آخر ينطوي على قرارات رئاسية حول الإجراءات التي تمنح مركز اللاجئين وعن إنشاء وكالة حكومية لتسجيل الرعايا الأجانب، وسوف تهتم هذه الوكالة بصورة مباشرة بالمسائل المتعلقة باللاجئين. وفي عام ٢٠٠٤، وضعت حكومتها برنامجا لمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي علة إجراء دراسة استقصائية إحصائية وتسجيل اللاجئين الطاجيك. ويتضمن البرنامج حلقات عمل للمسؤولين في الوزارة والوكالة عن المسائل المتعلقة باللاجئين، والمساعدة التقنية، وزيارات تقوم بها السلطات الحكومية ويقوم بها المسؤولون في مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في تركمانستان إلى أماكن إقامة اللاجئين، حيث يتم تسجيلهم.

٢٣ - وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٥، أعلنت حكومتها قرار الرئيس بمنح الجنسية إلى اللاجئين أثناء زيارة قام بها مدير مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لجنوب وغرب آسيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط. وفي آب/أغسطس ٢٠٠٥، تم منح أكثر من ١٦ ٠٠٠ لاجئ الجنسية التركمانية، وتصاريح الإقامة الدائمة. وسوف تواصل حكومتها الاهتمام بقضية اللاجئين، والتعاون على نحو نشط مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في هذا المجال، والوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية ذات الصلة.

٢٤ - **السيدة ملادينياو** (كرواتيا): قالت إن حكومتها تقدر عمل مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في زغرب من حيث تسهيل الحلول الدائمة بعد اتفاق برايتون وتعزيز حماية طالبي اللجوء والاستعداد لحالات الطوارئ في كرواتيا، بما في ذلك تقديم المساعدة التقنية في موضوع التشريعات المتعلقة باللاجئين وتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون والقضاة. وإن حكومتها طرف في الصكوك الدولية ذات الصلة وسنت تشريعا وطنيا عن الإسكان العام لتحسين حالة اللاجئين والمشردين. وقالت إن حكومتها تضطلع بأنشطة متعددة لتسهيل عودة اللاجئين والمشردين داخليا، بما في ذلك إعادة بناء المساكن المتضررة أو المدمرة، والهياكل الأساسية، وإزالة الألغام، والمبادرات المتعلقة بالإنعاش الاقتصادي. وقد قامت أيضا بعدد من الحملات الإعلامية بمساعدة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا من أجل إيجاد جوي ملائم لعودة اللاجئين.

٢٥ - ومنذ بداية عملية العودة في عام ١٩٩٥، تم تسجيل حوالي ٩٠٠ ٣٣٥ عائد، بمن فيهم حوالي ٠٠٠ ١١٨ من أصل صربي. ويقدر العدد المتبقي من العائدين المحتملين حوالي

٢٠ ٠٠٠. وفيما يتعلق بالمشردين، ما زال هناك حوالي ٣ ٦٠٠ كرواتي، و ١ ٧٠٠ صربي، ومعظمهم ينتظرون العودة إلى منطقة فوكوفار.

٢٦ - وأضافت أن حكومتها تدعم توصيات ممثل الأمين العام لحقوق الإنسان الخاصة بالمشردين، الذي زار كرواتيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٥، وتؤكد حكومتها على ضرورة وضع حد للإضرار باللاجئين في المجتمعات المحلية، وزيادة تعزيز التنمية الاقتصادية وتوفير الحوافز في مجال العمالة.

٢٧ - ووقعت حكومات كرواتيا والبوسنة والهرسك وصربيا والجبل الأسود على إعلان سراييفو في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ وأعربوا فيه عن رغبتهم في استكمال عملية عودة اللاجئين بحلول عام ٢٠٠٦. واعتمدت حكومتها خارطة طريق تنطوي على أنشطة محددة بوضوح ومواعيد نهائية، كما تم تخصيص ٣٠٠ مليون يورو لتنفيذ الإعلان.

٢٨ - وعلى الرغم من أن كرواتيا حققت تقدما ملحوظا في موضوع اللاجئين والمشردين داخليا، إلا أنها لا تزال تواجه تحديات، معظمها ينطوي على عقبات اقتصادية. وتبذل حكومتها كل جهد ممكن لتلبية احتياجات العائدين، لا سيما فيما يتصل بأمنهم وكرامتهم ورفاهيتهم.

٢٩ - **السيد سينغ** (الهند): لاحظ أنه على الرغم من عودة أكثر من ٢,٥ مليون لاجئ إلى أفغانستان في عام ٢٠٠٤، وحلّ حالات اللاجئين المستعصية في أفريقيا، إلا أن مجموع هؤلاء الأشخاص الذين يهتم بهم مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي، بمن فيهم اللاجئون، وطالبو اللجوء السياسي، والعائدون، والمشردون ازداد إلى أكثر من مليوني شخص. ويرحب وفده بمبادرات المفوض السامي لمعالجة الحالات الجارية والجديدة للاجئين. وكجزء من برنامج الحماية، يجب اتباع نهج متوازن بالنسبة لكل هدف من الأهداف الستة المحددة. ويحتاج النهج المتعلق بـ ”التوطين، والاندماج، وإعادة التأهيل، والإعمار“ إلى زيادة تعزيز. ويود وفده أيضا أن يرى تقييما للبرامج الرائدة التي تم الشروع بها أصلا بموجب هذا النهج.

٣٠ - وتقع مسؤولية المشردين أولا وقبل كل شيء على الدول الأعضاء، وينبغي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي ألا يتدخل في الحالات إلا إذا طلبت الدولة العضو المعنية بصورة صريحة مساعدته. ويجب ألا تكون هناك ازدواجية في المسؤوليات في هذا المجال بين مختلف الأركان الإنسانية للأمم المتحدة.

٣١ - وأضاف أن حركة اللاجئين في الوقت الراهن تحدث بصفة رئيسية في البلدان النامية، التي تتحمل عبئا رئيسيا لاستضافة وحماية اللاجئين. وعليه، ينبغي الاعتراف بمشاغلها، ومساعدتها بشكل أكبر مما يحدث في الوقت الراهن. وإن البحث عن حلول دائمة لمشاكل اللاجئين يظل بعيد المنال، إلى أن يتم معالجة العوامل الأساسية التي تسبب حركة اللاجئين مثل الفقر. وإن الأهداف الإنمائية، بما في ذلك إعلان الأهداف للألفية، يجب أن تكون أساس الجهود الدولية المبذولة لضمان الوقاية، وتلبية احتياجات اللاجئين في مجال الإغاثة وإعادة التأهيل. ويجب أن تستند بعثة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي إلى مبدأ التضامن والمسؤولية وتقاسم الأعباء. وينبغي تقديم المساعدة إلى بلدان المنشأ النامية من أجل تسهيل العودة الطوعية — وأفضل الحلول وأكثرها إدامة لا سيما في مجال إنشاء فرص اقتصادية للاجئين العائدين.

٣٢ - وقال إن اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧ لا يعالجان ظاهرة التدفقات الهائلة للاجئين والهجرة المختلطة. وبدون التكييف لمعالجة هذه الأوضاع، فإن بلدانا مثل الهند ستستمر في استصعاب الانضمام إلى الإطار القانوني الحالي. ومع ذلك، تظل الهند

ملتزمة باستضافة اللاجئين وتوفير حماية لهم تتجاوز الحماية التي توفرها بلدان نامية. ويستطيع اللاجئون في جملة أمور شراء الأملاك، والمشاركة في التجارة وإرسال أطفالهم إلى المدارس الحكومية.

٣٣ - **السيدة أدجالوفا** (أذربيجان): قالت إن حكومتها اعتبرت مشكلة اللاجئين في أذربيجان قضية ذات أولوية بسبب نطاقها الذي لم يسبق له مثيل، وطول مدتها، وعبئها الثقيل على البلد. وتعاونت أذربيجان على نحو وثيق مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي على مدى السنوات للتصدي للتحديات الناشئة عن النزوح. وكانت زيارة المفوض السامي لأزربيجان في عام ٢٠٠٤ فرصة هائلة لاستعراض مشاركة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في البلد، وقد عززت هذه الزيارة مستوى التعاون. وواصلت حكومتها العمل مع المجتمع الدولي خلال السنة الماضية لتحسين مستوى معيشة المشردين في البلد، لا سيما أكثر الفئات ضعفا، من خلال تنفيذ مبادرات الاندماج المؤقتة.

٣٤ - وقد قام كل من مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية ببعثة في الآونة الأخيرة إلى أذربيجان لتقييم حالة المشردين هناك، ومعرفة الطريقة التي يمكن بها دعم جهود الحكومة لإيجاد حلول دائمة. ويكشف تقريرهما الختامي على عدد من الثغرات وقدم توصيات عن الطريقة التي يمكن بها ضمان وجود تنسيق أفضل على أرض الواقع. وعلى الجهات العاملة الدولية، بقيادة مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي ترجمة هذه التوصيات إلى أفعال ملموسة.

٣٥ - وأضافت أن رد المجتمع الدولي على مسألة المشردين داخليا ما زالت تترك كثيرا من الأسئلة بدون أجوبة كما أن النهج التعاوني الذي تم اختياره لتلبية احتياجات المشردين داخليا يتسم بعدد من الثغرات من حيث التنسيق والحماية. وإن الخبرة الواسعة لمكتب مفوض الأمم المتحدة في مجال الحماية الدولية للاجئين يمكن أن يكون مفيدا للغاية من حيث مشاركته في حالات المشردين داخليا بما أن هؤلاء المشردين في كثير من الحالات يواجهون نفس المعاناة والمشاكل التي يواجهها اللاجئون. وعليه ربما يمكن لبعض المبادرات والبرامج التي وضعها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لا سيما برامج إعادة التوطين والإندماج وإعادة التأهيل والإعمار، أن تنطبق على حالة المشردين داخليا.

٣٦ - **السيدة كورنيليوك** (بيلاروس): قالت إن الهجرة الدولية تحدٍ يتطلب جهودا متضافرة من جانب المجتمع الدولي. وتتخذ بيلاروس التدابير اللازمة لمعالجة المسائل المتصلة بالهجرة واللاجئين على الصعيد الوطني وبالتعاون مع المنظمات الدولية ذات الصلة. وفي إطار مشاريع المساعدة التقنية الدولية، نجح ممثلو مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي في بيلاروس في معالجة مختلف المسائل الهامة، ويشمل ذلك إنشاء نظام حديث للجوء في البلد، ومركز لتوطين اللاجئين بصورة مؤقتة في فيتيبسك. وبالتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة، تم وضع برنامج لمكافحة الاتجار بالأشخاص حتى عام ٢٠٠٩.

٣٧ - وأضافت أن حكومة بيلاروس وضعت نظاما شاملا وفعالا لتقديم الحماية القانونية والاجتماعية للمهاجرين قسرا. ونفذت الحكومة أيضا بنجاح تشريعا بخصوص اللاجئين امتثالا منها بالمعايير الدولية. والأهداف الرئيسية لسياسة الهجرة الوطنية تتمثل في تنفيذ تشريع الهجرة بصورة فعالة، وتحسين إدارة إجراءات الهجرة، وتنمية التعاون مع الدول المعنية، ومع المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية.

٣٨ - وأضافت أن بيلاروس عضو في عدد من المنتديات الإقليمية ودون الإقليمية المكرسة للتعاون في ميدان الهجرة.

وهي تدعم بنشاط النظام الجديد للحوار والتعاون بين بلدان رابطة الدول المستقلة، والمنظمات الدولية، التي ينبغي أن تكون بمثابة الاستمرار المنطقي لعملية المؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والمشردين والأشكال الأخرى للتشريد القسري أو غير الطوعي والعائدين في بلدان رابطة الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة. غير أن نجاح العملية الجديدة سيعتمد إلى حد كبير على درجة المشاركة في المؤتمر من جانب بلدان الاتحاد الأوروبي والمؤسسات المالية الدولية.

٣٩ - **السيدة البدري** (مصر): قال إن مكتب المفوض السامي لشؤون اللاجئين ينبغي ألا يكرس نفسه لتقديم المعونة الإنسانية إلى اللاجئين فحسب بل أيضا لاستخدام خبرته في الحل السلمي للمنازعات المسلحة، التي هي السبب الجوهري لسوء وضع مشكلة اللاجئين. وينبغي أيضا أن يهتم اهتماما أكبر بالمشاكل التي يواجهها اللاجئون بعد العودة الطوعية.

٤٠ - وأضاف أن مصر ترحب بعالمية اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧. وقد تم تحقيق تقدم نحو تقاسم الأعباء بصورة منصفة إلا أن البرامج الميدانية لمكتب المفوض السامي تحتاج إلى تمويل أسرع غير مصحوب بتقييد للمخصصات. وتأخذ البلدان النامية وأقل البلدان النامية نصيب الأسد من المعونات المقدمة إلى اللاجئين في العالم، إذ تحتاج إلى المساعدة التقنية والمالية لتعزيز قدرتها على حماية اللاجئين لفترات طويلة، ومن ثم منع مزيد من التدفقات الثانوية. غير أن الجهود المبذولة لمكافحة الهجرة غير المنتظمة ينبغي ألا تمس بأي شكل من الأشكال حقوق الإنسان، وتدعو مصر إلى تقديم الدعم الدولي للجهود التي يبذلها مكتب المفوض السامي للتأكد من أن القانون الدولي يشملهم مهما كانت ظروفهم. وتدعم مصر أيضا مبادرة الاتفاقية المكملة.

٤١ - وأضاف أن حكومته ستواصل تقديم الدعم إلى أنشطة مكتب المفوض السامي وتفي بمسؤولياتها الإنسانية تجاه اللاجئين في مصر، الذين يتجاوز عددهم العدد الرسمي الوارد في سجلات مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي.

٤٢ - **السيد حياصات** (الأردن): رحب بقرار إنشاء وظيفة مفوض سام مساعد لشؤون الحماية، وشدد على أهمية تعزيز التعاون فيما بين الدول، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي، وجميع الوكالات والمنظمات ذات الصلة من أجل معالجة محنة اللاجئين بصورة أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، يرحب بنتائج القمة العالمية وتأكيدها لمبدأ التضامن وتقاسم الأعباء دعما للبلدان المضيفة.

٤٣ - وفي أعقاب المقرر الذي اتخذه المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتوافق الآراء حول الموضوع، يتخذ بلده الخطوات اللازمة لكي يصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي لشؤون اللاجئين. وبناء عليه، فإن وفده سوف يقدم بالنيابة عن البرتغال أيضا مشروع قرار لزيادة أعضاء اللجنة التنفيذية بما مجموعه عضوان، ويطلب من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن ينتخب العضوين الإضافيين. ومن شأن زيادة العضوية أن تعزز العلاقات الطويلة الأجل والتعاون بين الأردن ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي، فضلا عن قدرته على معالجة مسألة اللاجئين.

٤٤ - **السيد حسين** (باكستان): قال إنه من الأهمية بمكان منع النزاعات وجعل مناطق ما بعد النزاعات آمنة لعودة اللاجئين. ويأمل وفده أن لجنة بناء السلام الجديدة ستعمل الكثير من أجل استدراك الكوارث الإنسانية قبل وقوعها.

٤٥ - وأضاف أن باكستان تحوي، على الرغم من أنها بلد نام، ١٧ في المائة من اللاجئين في العالم. بالإضافة إلى ذلك، لم ينفق مكتب المفوض السامي إلا ٢٥ سنتا على كل لاجئ

في باكستان. وعليه فإنه مهما تم التأكيد على أهمية تقاسم الأعباء فلن يكون هذا التأكيد كافيا، وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم المساعدة اللازمة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم باكستان بوضع آلية قادرة على البقاء من أجل عودة اللاجئين إلى أفغانستان عن طريق مشروع يقدم الدعم لإعادة اندماجهم على أساس دائم.

رفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.